

بسم الله الرحمن الرحيم



جمهورية مصر العربية

مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع  
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	٨٠٤٦
بتاريخ:	٦ / ٥ / ٢٠١٧

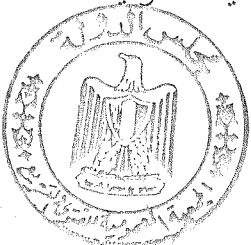
ملف رقم: ٤٤٢٣/٢/٣٢

### السيد/ رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية

خية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم الوارد إلى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بتاريخ ٢٠١٥/٥/٢٨ بشأن النزاع القائم بين الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية ومحافظة الإسكندرية بخصوص براءة ذمة الغرفة من أية مديونيات ترتبت على قرار المحافظ رقم (٢٩٠) لسنة ٢٠٠٦ وعدم الاعتداد به وذلك بشأن قطعة الأرض رقم (٣١٦) جدول العطارين.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أنه بتاريخ ١٩٣٣/٥/٣ تعاقدت الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية مع الحكومة المصرية ممثلة في وزير المالية على إيجار قطعة أرض من أملاك الدولة رقم (٣١٦) جدول العطارين بإيجار اسمي مقداره جنية واحد لمدة عشرين عامًا تبدأ من ١٩٣٣/٥/٣، حتى ١٩٥٣/٥/٢، وقد جدد العقد لمدة ثلاثين عامًا بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم (١٣٦٤) لسنة ١٩٧٠ تبدأ من ١٩٦٣/٦/٢٤، حتى ١٩٩٣/٦/٢٣، وتضمن هذا القرار التنازل عن تحصيل الإيجار عن الفترة من ١٩٥٣/٥/٣، حتى ١٩٦٣/٦/٢٣. وبتاريخ ١٩٩٣/١٠/١ أصدر محافظ الإسكندرية القرار رقم (٣٤) لسنة ١٩٩٩ متضمنًا تجديد عقد الإيجار لمدة ثلاثين عامًا بالشروط ذاتها الواردة بالتعاقد السابق. وبتاريخ ٢٠٠٦/٤/٣ صدر قرار محافظ الإسكندرية رقم (٢٩٠) لسنة ٢٠٠٦ متضمنًا أن تكون مدة الإيجار عن الفترة من ١٩٩٣/٦/٢٤، حتى ٢٠٢٣/٦/٢٣ بالإيجار الفعلي ٧% من قيمة ثمن الأرض سنويًا. وإذا ارتأت الغرفة عدم مشروعية هذا القرار وصدوره على غير سند من الواقع، أو القانون؛ لذا طلبتم عرض النزاع المائل على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لإصدار رأى ملزم بشأنه.



مجلس الدولة  
الجمهورية العربية السورية

ونفيد: أن النزاع عُرضَ على الجمعية العمومية بجلستها المعقودة في ٢٦ من إبريل عام ٢٠١٧م، الموافق ٢٩ من رجب عام ١٤٣٨هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من عدم ملاءمة التصدي لموضوع ما، بإيداء الرأي فيه، متى كان مطروحًا على القضاء.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن النزاع المائل أقيمت بشأنه الدعوى رقم (٣٤١٤) لسنة ٧٠ ق أمام محكمة القضاء الإداري بالإسكندرية بطلب براءة ذمة الغرفة التجارية المصرية بالإسكندرية من أداء مبلغ مقداره (٣٦٩٤٣٦٧,٢) جنيهاً استنادًا إلى قرار محافظ الإسكندرية رقم (٢٩٠) لسنة ٢٠٠٦ المشار إليه، فمن ثم يغدو من غير الملائم - والحال كذلك - إيداء الرأي فيه، لتعلقه بنزاع مازال مطروحًا على القضاء.

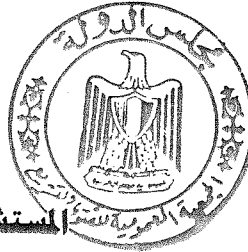
### لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع، إلى عدم ملاءمة إيداء الرأي في النزاع المائل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً في: ٢٠١٧/ ٥ / ٦

رئيس  
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع  
يحيى أحمد راغب دكروري  
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



رئيس  
المكتب الفني  
المستشار/  
مصطفى حسين السيد أبو حسين  
نائب رئيس مجلس الدولة  
هشام

مجلس الدولة  
مركز المعلومات والتوثيق  
مركز البحوث والتشريع